



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES

Issue 2017/34
December 2017

POLICY

BRIEF



Middle
East
Directions

أزمة مدينة درنة: قرصُ المصالحة في خضمّ الحرب الزبير سالم¹

ملخص تنفيذي

تخضع مدينة درنة، الواقعة في منطقة جبلية شمال شرق ليبيا، إلى حصار منذ أكثر من 17 شهراً من قبل قواتٍ مؤاليةٍ للمشير خليفة حفتر. وقد نجم عن ذلك ظروف اقتصادية وإنسانية مزرية لسكان المدينة، فاقمتها حملات الاعتقال والغارات الجوية المتواترة. تعاني درنة أيضاً من تهمة سياسية واجتماعية في سياق الصراع على السلطة منذ عام 2011، ما يعيد إنتاج أنماط الإقصاء نفسها التي نشأت عن تاريخ المدينة ك رأس حربة معارضة نظام القذافي.

بسبب هذا الوضع، ونظراً لمخاطر الحملة العسكرية الشاملة ضد المدينة من قبل قوات حفتر؛ هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى لحلٍّ لاغنيٍّ للأزمة في المدينة. وفي حين تبقى عملية الحوار والمصالحة أفضل حل

1. الزبير سالم، يعمل في الأصل كطبيب عام في ليبيا، وله اهتمامات ومساهمات أدبية. كتب عدة مقالات صحفية وبحثية حول ليبيا في عدة صحف محلية وإقليمية. بعد انتفاضة فبراير 2011 أبدى اهتماماً خاصاً بفهم الخلفيات الاجتماعية للصراعات في الشرق الليبي وخصوصاً في مدينة درنة. من أبحاثه «المصالحة الوطنية وحلقة الماضي المفقودة» والذي نشره موقع ليبيا المستقبل.

تمت كتابة هذه الورقة في ديسمبر 2017 كجزء من أعمال «مبادرة ليبيا» في إطار برنامج مسارات الشرق الأوسط، وتشتمل المبادرة على برنامج تدريبي لشباب الباحثين الليبيين، والتي تأتي هذه الورقة البحثية باكورة نتاجهم.



ممکن، فما تزال تواجه هذه العملية تحديات كثيرة تضع الوسطاء في موقع ضعف. تتعلق هذه التحديات بخصوصيات المدينة وتاريخها. أولاً، ينظر الليبيون إلى درنة كبؤرة للإرهاب، ما يعني غياب الضغط العام المؤثر باتجاه حل الأزمة. ورغم وجود جهات متطرفة في المدينة فعلاً؛ إلا أنها لا تمثل جميع الجهات المحلية الفاعلة. ثانياً، تعتبر الجهات السياسية الفاعلة في درنة مُجزأة وفاقدة للشرعية والدعم الشعبي المحلي، الأمر الذي يعقد جهود الوساطة لإيجاد طرف يمكنه التفاوض باسم سكان المدينة وضمان نتائج العملية. وثالثاً، تتمتع القبائل بنفوذ محدود للغاية داخل المدينة، بخلاف القبائل الأخرى في المناطق المحيطة، والتي عبّرت عن دعمها الكامل لحفتر حتى الآن، ما يقلل من قدرتها على لعب دور فاعلٍ في حلّ الأزمة.

وفي هذا السياق، برز المجلس الأعلى للمصالحة، وهو مجلسٌ مُكوّنٌ من قادة اجتماعيين من غرب وجنوب ليبيا، كوسيط اجتماعي تقليديّ محايد. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها المجلس؛ إلا أنه حقق تقدماً حتى الآن ونجح في التواصل مع جميع أطراف الأزمة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. كما نجح إلى حدّ ما في توحيد ممثلي مدينة درنة حول مطلب الحل السلمي. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من تحسين الأوضاع في المدينة لضعف سطوته على قوات حفتر والقبائل الشرقية، وخاصة تلك التي تعيش في محيط درنة.

وبُغية إنجاح جهود المصالحة المستقبلية، ينبغي أخذ عدد من العناصر بعين الاعتبار استناداً إلى تحليل خصوصيات درنة وتجربة المجلس الأعلى للمصالحة.

✓ يجب دعم جهود المجلس الأعلى للمصالحة، والاستفادة منها.

✓ من المهم أن يتواصل المجلس الأعلى مع بطون أخرى من قبيلة العبيدات غير الفروع الموجودة بالمدن المحيطة بدرنة (كطبرق مثلاً) وإشراكها في عمليات الحوار. وقد يكون لذلك أثرٌ إيجابيٌّ هام في حال نجحت هذه البطون في حشد نفوذها الاجتماعي وخبرتها في مجال الوساطة بهدف دعم الحل السلمي للأزمة.

✓ يمكن للضباط العسكريين النظاميين المقيمين في درنة أو المتضامنين مع قضيتها لعب دور إيجابي في التوسط بين القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية وممثلي مدينة درنة.

مُقدِّمة

تعاني مدينة درنة شرق ليبيا² من حصار اقتصادي وعسكري، تنفّذه قواتٌ مواليةٌ للمشير خليفة حفتر، ومن عزلة اجتماعية ومعاناة إنسانية، ومن اعتقالاتٍ متكرّرة لأبنائها على الهوية، منذ أكثر من 17 شهراً ازدادت حدّة في الشهرين الأخيرين³. وليس في ذلك من جديد لأبناء المدينة، إلا في شدتهما. إذ لم تشهد المدينة منذ انتفاضة فبراير 2011 استقراراً سياسياً أو أمنياً. فمُنذ اليوم الأول للانتفاضة شهدت المدينة عمليات اغتيال واسعة، تركّزت حول عناصر سابقين في الأجهزة الأمنية لنظام القذافي كانوا يقيمون في المدينة وضواحيها. ثم اتّسعت عمليات الاغتيال فيما بعد، لتشمل صحفيين وقضاة ومدّعين عامّين ونشطاء المجتمع المدني، بالإضافة لأعيان من المدينة وأعضاء لجان مصالحة. بعد عام 2012، لم تشهد المدينة أي انتخابات سياسية، فهي – حتى الآن – لا تملك تمثيلاً منتخباً بشكل مباشر وشامل في الهيئات التشريعية (مجلس النواب، يونيو 2014) أو الدستورية (الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، فبراير 2014).

وعلى الرغم من أنّ مدينة درنة ليست أكبر مدن الشرق الليبيّ حجماً، ولا تملك ثقلًا اقتصادياً أو تأثيراً قُبلياً؛ إلا أنّ قضيتها تكتسب رمزية خاصّة، فمن المرجّح أن تنعكس تداعيات مصيرها على المستوى الوطنيّ. ويكمن ذلك في تاريخها الطويل في المعارضة السياسية والعسكرية لنظام القذافي، وما عانته جرّاء ذلك من تهمة اقتصادي وسياسي، ومن تضييقاتٍ أمنية واجتماعية فُرضت على سكّانها. الأمر نفسه الذي لم يتغيّر بعد انتفاضة فبراير 2011، والتي ساهمت المدينة فيها بشكل فاعل سياسياً وعسكرياً. ظهر ذلك بشكل واضح في السنوات الأخيرة، بعد إعلان حفتر عملية الكرامة⁴. فبعد سيطرة قواته، التي تسمى نفسها بالجيش الوطني الليبي أو القوات المسلّحة العربيّة الليبية، على مدينة بنغازي⁵، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء العملية؛ أصبحت مدينة درنة المركز الرئيس للمعارضة السياسية لحفتر، وأكبر تهديد عسكريّ له، والمدينة الوحيدة في الشرق الليبيّ الواقعة خارج سيطرة القوات المسلّحة العربيّة الليبية. ومع ذلك فإن العلاقة بين درنة والمجموعات الأخرى المعارضة لحفتر، والتي تقع معظمها غرب البلاد، محدودة بسبب ارتباط صورة المدينة بالتشدد الديني في أذهان الليبيين، واحتضانها لجماعاتٍ دينية متطرّفة، سواء قبل أو بعد انتفاضة فبراير.

وبسبب هذا التاريخ، كان هناك حاجةٌ ماسّةٌ للمصالحة في المدينة منذ الأشهر الأولى لانتفاضة فبراير، وخاصة بين مقاتلي المدينة وأنصار نظام القذافي. وكذلك مُصالحة مكوّناتها مع جيرانها الذين استهدفهم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالعديد من التفجيرات والاعتقالات قبل طرده من درنة منتصف 2015. ومع ذلك، بقيت الوساطات الجادّة في المدينة حتى الآن معدودة ومحدودة. وقد يكون ذلك بسبب قلة الاهتمام بالمصالحة من قبل السّاعين إلى حل الأزمة الليبية على المستوى الوطني. ويمثل تعيين غسان سلامة رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتركيزه على المصالحة، فرصة جديدة للعودة إلى قضية درنة، والتي أصبحت قضية محورية في الوقت الراهن؛ بسبب رمزية المدينة واستمرار معاناتها، إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً، وبسبب زيادة احتمالية التداخل العسكري فيها من قبل قوات حفتر.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد مداخل عملية مصالحةٍ ناجحةٍ في درنة. وتبدأ بتحليل خصوصيات الملف الدرنائي والتحدّيات التي تواجهها المصالحة فيه، بناءً على تلك الخصوصيات. كما تركّز على نظرة الليبيين إلى مدينة درنة كبؤرة

2. مدينة جبلية تقع في الشمال الشرقي من الساحل الليبي، على بعد 300 كم شرقي بنغازي و270 كم غربي الحدود الليبية المصرية.

3. وذلك بعد إسقاط «مجلس شورى مجاهدي درنة» طائرة عسكرية تابعة لقوات حفتر (يوليو 2017) أسفرت عن موت الكابتن. وقد رفضوا تسليم جُثته إلى أن يتم فك الحصار المفروض على المدينة. لكن ذلك لم يحدث، وتم تسليم الجُثة لاحقاً بعد وساطات عسكرية وقبيلية.

4. عملية الكرامة عملية عسكرية قادها اللواء في الجيش الليبي خليفة حفتر، في مدينة بنغازي، منتصف سنة 2014، هدفها المعلن «تخليص ليبيا من الارهابيين»، ويمثّل مجلس النواب الليبيّ المنعقد بطريق الغطاء السياسيّ لها.

5. كان ذلك بتاريخ 5 يوليو 2017. للمزيد انظر: «حفتر يعلن سيطرة قواته بالكامل على مدينة بنغازي شرقي ليبيا»، بي بي سي العربية،

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40515164>



للإرهاب، وكثرة الانقسامات الداخلية للفاعلين المحليين؛ وعلاقة درنة بجيرانها من خلال تقييم الدور القبلي فيها. وتؤكد أنّ أيّ حلول لا تأخذ هذه الخصوصيات بعين الاعتبار سيكون مصيرها الفشل. وبعد ذلك تقيم الورقة مساعي «المجلس الأعلى للمصالحة» (المحسوب على غرب ليبيا وجنوبها) للتوسط في حلحلة أزمة درنة، بنجاحاته وإخفاقاته، وتختتم باستنتاجاتٍ واقتراحاتٍ لصنّاع السياسات داخل ليبيا وخارجها.



- مدينة/قرية يسكنها قبيلة العبيدات كأغلبية
- مطار أو قاعدة جوية
- ✘ بوابات أمنية تابعة لعمليّة الكرامة
- مدن
- طريق

خصوصيات مدينة درنة

شبح الإرهاب في بؤرة توترٍ مستمرٍ

تشهد مدينة درنة منذ انتفاضة فبراير، ككلّ ليبيا، تطوّرات وتغيّرات كثيرة في وضعها الأمني، وكان وجود أطراف قوية ذات ميول دينية، منها المتشدّدة، البعد الثابت في كلّ مراحلها. الأمر الذي أثر بشكل كبير – نظراً لتاريخ المدينة في عهد القذافي – في نظرة الليبيين إليها كبؤرة للإرهاب، وأفقد القضية التعاطف الشعبي – الضروري – معها؛ ممّا أضعف عمليات الوساطة، وقُلل من مبادراتها، باعتبارها «تنازلات لا يستحقّها الجناة». وبالإضافة إلى قتال بعض أبناء المدينة في صفوف هذه الجماعات المتشدّدة، ساهم في ترسيخ هذه الصورة أيضاً الآلة الإعلامية التابعة لحفتر وتصنيفها للمجموعات المسلحة ذات الميول الدينية على أنّها إرهابية. وربّما عزّز هذه النظرة كون الجماعات الدينية المسلحة في درنة أكثر ظهوراً وفعالية من الفاعلين التقليديين بها، سياسياً واجتماعياً.

كانت «كتيبة شهداء بوسليم»⁶ – الجماعة الدينية المسلحة – الطرف الثابت والأبرز على المشهد الأمني، في كلّ مراحل ما بعد الانتفاضة. إلا أنه منذ بداية العام 2013، ظهرت في المدينة وبشكل بارز جماعات دينية متطرّفة، على رأسها جماعة «أنصار الشريعة»، كما ظهرت في وقت لاحق جماعة «شورى شباب الإسلام» والتي بايعت تنظيم داعش فيما بعد، وأعلنت المدينة ولاية تابعة للتنظيم (ولاية برقة)⁷. وكان ضمن هذه الجماعات أفراد كثيرون من المدينة، سواء على مستوى القيادات أو الأعضاء، وقد شاركوا بشكل علنيّ في كلّ ممارسات ونشاطات هذه الجماعات. بعد إعلان عملية الكرامة منتصف 2014، تحوّلت المدينة إلى أهمّ معاقل معارضة حفتر، وتمّ في نهاية العام نفسه إعلان «مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها» (شورى درنة) بهدف «توحيد الصفوف ونصرة المظلومين، لقتال المجرم حفتر وجنوده» كما جاء في بيان المجلس التأسيسي⁸. وقد ضمّ شورى درنة، بالإضافة إلى نواته الأساسية كتيبة شهداء بوسليم، أفراداً من جماعة أنصار الشريعة من شباب المدينة⁹.

في هذه الأثناء، كان مقاتلو تنظيم داعش يزدادون تأثيراً داخل المدينة. وبعد أن قام التنظيم باغتيال قياديين اثنين من شورى درنة، في يونيو 2015، قام شورى درنة بإعلان الحرب على التنظيم، وانضم إليه شباب من المدينة، وفي أقلّ من أسبوع تمّ طرد التنظيم إلى الأطراف الشرقية للمدينة¹⁰. وبعد انضمام عسكريين نظاميين من درنة والمدن المجاورة لها، وقصف جويّ أجنبيّ، فرّت بقايا التنظيم عبر الطريق الصحراويّ إلى مدينة سرت. ورغم محاربة شورى درنة تنظيم داعش، والذي يعتبر خصماً رئيساً لحفتر في بنغازي، إلا أنّ ذلك لم يخفّف من الموقف المتصلّب لقوات الجيش الوطني الليبيّ ضدّ شورى درنة، وضدّ المكونات السياسية والاجتماعية الموافقة لهذا المجلس، والتي أصبحت – أوتوماتيكياً – متهمّة من قبل أنصار حفتر بدعم الجماعات الإرهابية. كما لم يغيّر ذلك (الحرب ضدّ داعش) الرأي العام السائد حول مدينة درنة، ما يُضعف اهتمام الليبيين بوضعها وحصارها ويُصعّب أيّة عملية مصالحة جديّة.

6. أسسها سالم دربي، المحسوب على الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، أثناء حرب فبراير 2011. وللاسف دلالة على حادثة قتل نظام القذافي لأكثر من ألف سجين سنة 1996 داخل سجن سياسي بطرابلس، يُعرف باسم «سجن بوسليم». ضمّت الكتيبة في بداية تأسيسها سجناء سابقين ثم شباباً من المدينة راغبين في مقاتلة القذافي، بمختلف انتماءاتهم وخلفياتهم. ساهمت الكتيبة بشكل كبير في طرد داعش من درنة منتصف 2015، وهي تعتبر النواة الأساسية لمجلس شورى مجاهدي درنة.

7. زيلين، هارون ي. «أول مستعمرة للدولة الإسلامية في ليبيا»، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-islamic-states-first-colony-in-libya>

8. بيان رقم (1) بتاريخ 12 ديسمبر 2014.

9. سبق لشورى درنة وأنصار الشريعة أن قاتلوا ضدّ حفتر في بنغازي جنباً إلى جنب مع «مجلس شورى بنغازي»، وقد مات عدد من أعضائه هناك.

10. طرابلسي، س وكلمبييه، ف. «الدولة الإسلامية في ليبيا: الاستراتيجية والواقع على الأرض»، حروب الداخل: المحفزات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا، تحرير ناربوني ل.، قافيير، آ.، كلمبييه، ف. 2016.

التشظي السياسي وضعف الممثلين

إضافة إلى موقع درنة الخاص في الرأي العام الليبي، يكتسب وضعها السياسي أيضاً خصوصياته، فهو يشمل التشظي الشديد، وافتقاد أطرافها المحلية للشرعية السياسية، وضعف تمثيلهم الرسمي في المشهد الوطني. فقد تداخلت التطورات على المستوى الوطني مع الديناميات المحلية، ما أدى إلى كثرة الفاعلين المحليين داخل المدينة، وبعضهم منقسم داخلياً، وجميعهم فشلوا في تمثيل المدينة رسمياً على المستوى الوطني، والحصول على الشرعية السياسية إلى جانب الدعم الشعبي، الضروري بدوره؛ مما يُعقد عملية المصالحة، ويجعل من الأطراف الساعية للوساطة عاجزة عن تحديد الفاعلين الذين يمكن التفاوض معهم، أو الجهات التي يمكن اعتبارها تمثل المدينة.

وعلى الرغم من الحضور الميداني القوي لمجلس شوري درنة، وكون نواته الأولى كتيبة شهداء بوسليم الجهة الوحيدة الثابتة منذ 2011، إلا أنه لا يملك القدرة أو الرغبة لتمثيل المدينة سياسياً. فغياب الشرعية السياسية عنه، وعدم تبعيته لأي جهة سياسية، تنفيذية أو تشريعية، سواء في طبرق أو في طرابلس، ظلّ موضع تساؤل وتشكيك من قبل كل الأطراف الفاعلة، سواء المقيمة داخل المدينة أو تلك الساعية للوساطة من خارجها. كما أنّ شوري درنة مجلس غامض حتى بالنسبة لسكان درنة أنفسهم، وصفوفه غير متماسكة ولا تخلو من انقسامات سياسية ودينية¹¹. فهناك – على سبيل المثال – تيار يمثله حافظ الضبع¹² القيادي في أنصار الشريعة بدرنة والناطق الرسمي السابق لشوري درنة، ولهذا التيار موقف متشدّد من حفتر وأنصاره، كما أنه يُكفر الدولة والحكومة، الأمر الذي دعا المجلس لإقالته من منصبه¹³ كناطق باسمه. وتوجد في المقابل أصوات أخرى داخل الشوري تفضّل التسوية السياسية وتقديم التنازلات؛ حقنا الدماء وتحييداً للمدينة عن مواجهة عسكرية.

وقد كان للصراع السياسي والانقسام المؤسّساتي الذي تشهده ليبيا منذ سنوات (3 حكومات، برلمانان، دارا إفتاء، قوات الفجر وعملية الكرامة) انعكاسه على الواقع السياسي الدرناوي. ففي المدينة مجلسان محليان: أحدهما المجلس المحلي المنتخب الذي يتبع – باستمرار – لطرابلس، أي حالياً حكومة الوفاق الوطني¹⁴؛ والآخر هو المجلس البلديّ المكلف التابع للبيضاء¹⁵، أي الحكومة المؤقتة. ويرى الأخير – أي البلدي – في عملية الكرامة وقائدها حفتر «أمرأ لا مساومة عليه»¹⁶.

بالإضافة لذلك، فلكل من حفتر وحكومة الوفاق مصلحة في دعم مجلس تابع له في درنة: فحفتر يعتبر حرب درنة امتداداً لحرب بنغازي التي خرج منها منتصراً. وفي المقابل، تحاول حكومة الوفاق الوطني، من خلال المجلس المحلي في مدينة درنة وتبعيته لها، تقديم نفسها كممثلة لكل الليبيين وليس فقط للعرب الليبيّ.

بخصوص الإدارة المحلية داخل المدينة، فالمجلس المحلي هو من يقوم بكافة الأعمال الخدمية للمواطنين، منذ انتخابه عام 2012، في حين يقتصر دور المجلس البلدي على تنسيق دخول شاحنات الإغاثة وحصّة المدينة من الوقود والسلع الغذائية والأدوية.

11. سبق لأعضاء في شوري درنة أن أبدوا اعتراضهم على بعض البيانات الصادرة باسمه، معتبرين أنّ ما جاء فيها لا يُمثّلهم بالضرورة. وما تزال آلية إصدار الشوري للبيانات غير واضحة.

12. سبق اعتقاله بتونس في مايو 2011 على خلفية اتهامات بتهرب السلاح ودعم هجوم اراهبي أدى إلى مقتل رجال أمن تونسيين. تم الإفراج عنه بعد مفاوضات دبلوماسية تونسيّة اختطف في ليبيا في يوليو 2014.

13. مقابلة هاتفية مع عضو سابق بمجلس شوري درنة، يوليو 2017.

14. حكومة معترف بها دولياً، مُنبثقة من الاتفاق السياسي بمدينة الصّخيرات بالمغرب 2015، برئاسة فائز السراج.

15. مدينة جبلية تقع غربي درنة 100 كم، وهي المقرّ الرسمي للحكومة المؤقتة التابعة لبرلمان طبرق، برئاسة عبد الله الثنيّ.

16. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب، 19 أغسطس 2017.



من جهة أخرى فإن الصراع الحاصل بين المجلسين المتنازعين على التمثيل السياسي الرسمي للمدينة، أو داخل أيٍ منهما على رئاسة المجلس، قد أضعف دور الإدارة المحلية داخل المدينة. وكجزء من هذا الصراع، قام رئيس المجلس البلديّ المكلف التابع لطبرق، العميد حمد مفتاح الشلوي¹⁷ بتجميد أرصدة المجلس المحلي التابع لطرابلس – وتأثير ذلك ليس واضحاً حتى الآن. كما طالب الشلوي بالقبض على كلٍّ من له صلة بالمجلس المحليّ أو شوري درنة، مستغلاً سيطرة قوات موالية لحفتر على المنافذ البرية والمطارات حول المدينة. وبالفعل تشير تقارير إلى قيام هذه القوات في مطار الأبرق¹⁸ بالقبض على أحد أعضاء المجلس المحليّ، الأمر الذي أجبر العديد من أعضائه، وعلى رأسهم رئيسه عوض لعيرج، على الإقامة بمدينة طرابلس، خوفاً من أن يقبض عليهم في حالة عودتهم¹⁹. ويبدو أن مكونات درنة الاجتماعية والدينية اختارت تأييد المجلس المحلي، فقد أصدر مجلس الحكماء وأعيان مدينة درنة، بالإشتراك مع هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني بالمدينة، بياناً ثلاثياً منذ أسابيع شددوا فيه على أن المجلس المحلي المنتخب هو المجلس الشرعي، وأن المجلس البلدي المكلف لا يمثل المدينة، وأن الأخير تشكل خارج إرادة أهلها ويعمل ضدهم، ويمنع وصول الإغاثة إليهم²⁰.

علاوة على ذلك، للمجلس البلدي المكلف حالياً رئيسان، وكلاهما مُعيّن بقرار رسمي. فقد قام الوكيل العام لوزارة الحكم المحليّ، التابعة لحكومة البيضاء، بإعفاء الرئيس الأول العميد حمد مفتاح الشلوي الذي كان قد عينه رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة العربية الليبية اللواء عبد الرزاق الناظوري، وتعيين احميدة فضل الله تريح مكانه، بحجة أنّ «الشلوي رجل عسكري وليس مدنياً»، وأنّ الناظوري «ليس من صلاحياته، تعيين رؤساء المجالس المحليّة». وعلى الرغم، من تراجع الناظوري عن قراره بتعيين الشلوي، وإصدار قرار آخر بتأكيد تكليف تريح رئيساً لبلدية درنة؛ إلا أنّ الشلوي ما يزال يمارس مهامه كرئيس للمجلس البلديّ حتى الآن.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الفاعلين المحليين على المستويين السياسي والأمني، فإنّ المجلس المحليّ يتعامل مع شوري درنة بحذر. فقد سبق للأخير في إحدى بياناته، بيان «رصد الصفوف»²¹ أن وصف رئيس حكومة الوفاق الوطنيّ فائز السراج وحكومته (والتي يتبع لها المجلس المحلي سياسياً وإدارياً) بـ«الخيانة»، ودعاهم إلى «التوبة إلى الله»، الأمر الذي اعتبره المجلس المحليّ تصريحاً «غير مسؤول»²². وإضافة إلى تحالف الشوري مع أنصار الشريعة، يعارض المجلس المحليّ تماماً مضايقات مجلس الشوري للمواطنين والفاعلين المحسوبين على حفتر داخل المدينة، والتي أدت إلى اعتقال الكثيرين وموت بعضهم تحت التعذيب في سجون الشوري²³، وقد سبق للمجلس المحليّ أن طالب بإجراء تحقيق شفاف حول ذلك²⁴. ورغم توتر العلاقة بين المحلي والشوري، إلا أنّ تدخل مسؤول الملف الأمني بالمحليّ يحيى الأسطى عمر (وهو عقيد في الجيش الليبيّ وسبق له القتال مع شوري درنة ضدّ تنظيم داعش منتصف 2015) كان ذا أثر كبير في مدّ جسور التفاهم والتعاون المشترك بينهما. ومع ذلك فما يزال المشهد السياسيّ متشظياً. وكما هو الحال في أماكن أخرى بليبيا، ليس هناك توافقٌ على من يملك الحقّ في تمثيل المدينة.

17. عميد في الجيش الليبيّ، وأمر سابق لقاعدة جوية، ومرشّح سابق لوزارة الداخلية في إحدى الحكومات الوطنية، ويحظى بدعم قبلي كبير من طبرق.

18. مطار دولي، يبعد 55 كم عن مدينة درنة إلى الغرب، ويقع تحت سيطرة قوات الجيش الوطني الليبي، وتديره قبيلة العبيدات الموالية لها.

19. مقابلة أجراها الكاتب بطرابلس، 22 يوليو 2017.

20. صدر بتاريخ 03 ديسمبر 2017.

21. صدر بتاريخ 9 يناير 2017.

22. مقابلة هاتفية مع نائب رئيس المجلس المحلي المنتخب، 14 أغسطس 2017.

23. العربي الجديد، «توتر عسكري حول مدينة درنة بعد مقتل داعية مدخلي»، 7 سبتمبر 2017: <https://is.gd/kBH7P6>.

24. مقابلة هاتفية مع نائب رئيس المجلس المحلي المنتخب، 14 أغسطس 2017.

القبيلة: حضور هامشي ودور سلب

مما زاد من تأثير هذا التنشيط السياسي وتعقيده هو الحضور الاجتماعي القوي والدور السياسي الفعّال الذي تمارسه القبيلة في أماكن أخرى من المنطقة الشرقية، عكس درنة، ما عنى موقفاً أكثر توحداً اتخذه جيرانها بالمقارنة مع موقف مكُوناتها، الأمر الذي انعكس بدوره سلباً عليها. إذ تمثل درنة حالة استثنائية على مستوى التوازن القبلي وتأثيره في الشرق الليبي. فالتركيب الاجتماعي للمدينة متنوّعة من حيث أصولها وخلفياتها الاجتماعية، وتتكوّن أساساً من عائلات صغيرة. بخلاف مدن الشرق الليبي الأخرى، لا تمثل أيّ قبيلة في مدينة درنة غالبية سكّانها. كما ترجع أصول معظم عائلاتنا إلى الغرب الليبي بسبب هجرة جماعية قديمة حدثت قبل أكثر من 200 عام تقريباً، تعرف محلياً باسم «تجريدة حبيب»²⁵. بناء على ذلك، وبسبب التطورات التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة، جرى تسييس تقسيم اجتماعي قديم لسكّانها بين «الحضور» (الحضر) أي العائلات التي ترجع أصولها إلى الغرب الليبي، و«البوادي» (البدو) أي العائلات المستوطنة في الشرق الليبي²⁶، وعلى رأسها العبيدات القبيلة ذات النّقل الاجتماعي والسياسي الأكبر في المنطقة الشرقية، والتي تدعم العديد من عائلاتنا عمليّة الكرامة.

بسبب هذا التكوين الاجتماعي للمدينة، لم يكن غريباً بعد انتفاضة فبراير 2011 أن كان أثر القبيلة على الواقع الاجتماعي والسياسي بدرنة ضعيفاً. فاجتماعياً، يعترف أحد أعضاء مجلس حكماء وأعيان درنة أنّ «القبيلة في درنة لا تملك سلطة على أبنائها، ولا تقدّم لهم أية حصانة أو رادع»، وبالتالي «فالقبيلة في المدينة لا تتحمّل مسؤولية أفعالهم، كما أنّها لا تستطيع تقديم أيّ ضمانات بخصوصهم»²⁷ في محاولة منه تبرير اتخاذ أعيان درنة موقفاً سلبياً من انضمام أبنائها إلى التنظيمات المتهمّة بالإرهاب.

يظهر هذا الضعف أيضاً في عدم قدرة القبيلة على توحيد صف أبناء المدينة سياسياً ورائ مرشحين مُعيّنين، بعكس ما جرى في بعض مدن الشرق الأخرى²⁸. وقد زاد من إضعاف الدور القبلي في المدينة الموقف المعلن لمجلس الشورى المُعادي لأنصار نظام القذافي، ومن بينهم أعضاء سابقون فيما يُعرف باسم «لجان الصلح الشعبي» و«القيادات الاجتماعية» في النظام السابق، والذين يلعبون اليوم دوراً مهماً في جهود المصالحة ومساعي الوساطة في أماكن أخرى من ليبيا²⁹.

يأتي كلّ هذا خلافاً لما يحدث في مدن الشرق الليبي الأخرى، بما في ذلك ضواحي درنة مثل: مرتوبة والقبة وعين مارة، والتي تسكنها كأغلبية القبيلة الأكثر ثقلًا في المنطقة الشرقية، سياسياً واجتماعياً، أي قبيلة العبيدات. وعلى الرّغم من أن القبائل في ليبيا سهّلت بشكل كبير عمليات المصالحة، والتي تقوم في أساسها على الوساطات الاجتماعية؛ إلا أنّ

25. للمزيد حول هذه الهجرة، انظر:

جبريل، صلاح الدين محمد، تجريدة حبيب، دار الكتاب الليبي، بنغازي، 1995.

بازامة، محمد مصطفى، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، الحوار، بيروت، 1994.

26. كان لهذا التقسيم أثر كبير على توجيه الولاء السياسي داخل المدينة. فالعديد من قبائل البوادي وجدت نفسها مضطّرة للوقوف إلى جانب قوات حفتر، حيث قدّمت البوابات الأمنية المحيطة بالمدينة والمطارات، تسهيلات أمنية لهذه القبائل، وفي المقابل كانت التضحيات أكبر على العائلات الحضرية.

27. مقابلة عبر السكايب، 20 أغسطس 2017.

28. في الانتخابات التي شهدتها المدينة (سواء انتخابات المؤتمر الوطني العام، «البرلمان الأول»، أو انتخابات المجلس المحلي، وكلاهما جرى سنة 2012) كان المرشّحون فيها على أساس حزبيّ وذوي خلفيات سياسية (أبرزهم مرشّحو جماعة الإخوان المسلمين وتحالف القوى الوطنية) ولم يكن أيّ منهم مرشّحاً باسم قبيلته، وذلك على عكس ما حدث في مدينة طبرق مثلاً، حيث قامت إحدى القبائل بالاجتماع مع المرشّحين من أبنائها والاتفاق على مرشّح واحد لدعمه مع تنازل البقية. مقابلة أجراها الكاتب مع مستشار إحدى قبائل مدينة طبرق، طبرق، مارس 2017.

29. سبق أن اغتال مجهولون أفراداً سابقين لهذه اللجان في مدينة درنة بحجة كونهم «من أنصار القذافي»، وأبرز هؤلاء فوزي مفتاح الزوكي، عضو مجلس حكماء وأعيان مدينة درنة وضواحيها. إيلاف، «اغتيال زعيم قبلي في مدينة درنة ونجاة ضابط في الجيش في بنغازي»، 23 نوفمبر 2013: <http://elaph.com/Web/news/2013/11/850652.html?entry=arab>.



دور قبائل المنطقة الشرقية من قضية مدينة درنة كان سلبياً في مختلف المراحل. فقد أدى الدعم الكبير الذي تقدمه هذه القبائل لحفتر، إلى إضعاف جميع محاولات التوسّط، حيث جرى التشكيك في حياديّتها، كونها محسوبةً على أحد طرفي النزاع. وقد أكد هذا الانحياز أحد أعضاء مجلس حكماء المنطقة الشرقيّة بقوله «إنّ قبائل برقة لن تكون إلا مع الكرامة وقائدها حفتر»³⁰.

يُضاف إلى ذلك أن قبيلة العبيدات، التي لم يكن لها أيُّ دور توسّطي في حلحلة القضية حتى الآن، تُعتبر أيضاً طرفاً من أطراف الصراع وضحية من ضحاياه. فقد سبق لتنظيم داعش أن أعلن مسؤوليّته عن تفجيرات القبة (40 كم غربيّ درنة)³¹ وهي أكبر مُدن العبيدات. وقد شهدت مرتوبة وعين مارة عملياتٍ مُماثلةٍ نفذتها جماعة أنصار الشريعة في درنة. كذلك فإنّ أعيان قبيلة العبيدات يتّهمون مقاتلي مدينة درنة من الإسلاميين، وعلى رأسهم كتيبة شهداء بوسليم (أي النواة الأساسية لشورى درنة) باغتيال اللواء العبيدي ورئيس أركان جيش التحرير الليبيّ عبد الفتاح يونس، أثناء حرب فبراير (يوليو 2011)³².

تقييم تجربة المجلس الأعلى للمصالحة

رغم كل هذه التحديات، حاولت بعض الأطراف دفع عملية المصالحة بخصوص المدينة إلى الأمام. وتعتبر تجربة «المجلس الأعلى للمصالحة»، والذي يضمّ أعياناً من غرب ليبيا وجنوبها³³، من أهمّ تجارب الوساطة التي شهدتها القضية الدردناوية طيلة ست سنواتٍ من التأمّم. وقد ساهمت هذه التجربة بشكلٍ كبيرٍ في فهم الديناميات السياسية والتعقيدات الاجتماعية التي تشهدها المنطقة الشرقية بعد عملية الكرامة، بشكلٍ أكثر واقعيةً.

كان الغرض المبدئيّ لهذه المحاولة هو التوصل إلى اتفاق لرفع الحصار عن المدينة، والذي مضى عليه وقتها 12 شهراً (في يناير 2017)، كما كان رئيس المجلس الأعلى للمصالحة محمّد محمّد الهوش (الذي ينتمي لإحدى القبائل الكبيرة، الحساونة، في سبها بالجنوب الليبيّ) يأمل تقريب وجهات النظر وفتح قناة تواصل بين مختلف الأطراف لمعرفة شروطهم ومدى تقبلهم لفكرة الحوار والحل السياسي. وكانت مبادرة المجلس الأعلى استجابة لدعوة انتصار شنيب، عضوة مجلس النواب عن الدائرة التي تضمّ مدينة درنة، في نوفمبر 2016، وقد وجد المجلس في ذلك فرصة للعب دورٍ أكبر على الصعيد الوطنيّ بدل الاقتصار على فضّ الاشتباكات المحلية في المنطقة الغربية.

حتى شهر سبتمبر 2017، أجرى المجلس الأعلى للمصالحة ثلاث جولات، ابتدأت من شهر يناير 2017، التقى فيها بمعظم أطراف الصراع مرة واحدة على الأقل، وعلى رأسها المُشير خليفة حفتر³⁴، والحاكم العسكري للمنطقة الشرقية عبد

30. مقابلة أجراها الكاتب في مدينة البيضاء، مارس 2017.

31. سكاى نيوز، «داعش يتبنّى تفجيرات القبة بليبيا»، 20 فبراير 2015: <https://www.skynewsarabia.com/web/article/725306>/داعش-يتبنّى-تفجيرات-القبة-بليبيا.

32. مقابلة أجراها الكاتب مع مجموعة من أعيان قبيلة العبيدات، طبرق، مارس 2017.

33. تشكل «المجلس الأعلى للمصالحة» في أساسه من مجموعة من لجان الصلح ورؤساء وأعضاء مجالس محلية، معظمهم من الغرب الليبيّ باستثناء رئيسه الجنوبي (من سبها). عقد المجلس اجتماعه التأسيسيّ الأوّل في مدينة قصر بن غشير (34 كم جنوبي العاصمة طرابلس) بتاريخ أغسطس 2016، وضمّ وقتها 14 عضواً فقط. ولكنه وبعد مساعيه في قضية درنة، ضمّ أعضاء من مختلف مناطق ليبيا؛ ولا سيّما من الشرق، حيث وصل عددهم بتاريخ يوليو 2017 إلى 67 عضواً.

34. لم يلتق المجلس الأعلى للمصالحة بالقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية (أي حفتر) إلا مرة واحدة، وتركز اللقاء حول «رفع الحصار عن المدينة قبل قدوم شهر رمضان» واقتراح «إصدار القيادة العامّة، عفواً عاماً عن كل من قاتل تنظيم داعش وساهم في طرده من مدينة درنة».



الرازق الناظوري، والفاعلون المحليون بمدينة درنة³⁵ وأعيان من المنطقة الشرقية³⁶. ومع ذلك يبدو واضحاً أن أعضاء المجلس الأعلى لم يجلسوا مع المؤثرين في القبائل الشرقية وعمدائها (مثلاً شيوخ العبيدات من عيت غيث بالقبة)، وقد يكون ذلك متعمداً من قبل شيوخ هذه القبائل نفسها، حيث سمحوا لشيوخ الصف الثاني اللقاء بالهوش ورفاقه، والحديث معهم لمعرفة ما الذي يريدونه تحديداً، وما الذي حققوه. وحتى لا تظهر هذه القبائل بمظهر المتعاس السلبى وتُنهم بأنها لم تمدّ يدها للمصالحة. ولكن في الوقت نفسه لا يظهر عمداً لها وشيوخ الصف الأول فيها أنهم ضد حفتر أو أنهم – في أعين بني عمومهم – مُتعاونون بدماء ضحايا الإرهاب.

وبعد لقاءاته مع مختلف الأطراف المعنية بالنزاع، تركز رؤية المجلس الأعلى للمصالحة لحلّ أزمة درنة على إصدار القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية التي يرأسها حفتر «عفواً عاماً عن كلّ من قاتل تنظيم داعش وساهم في طرده من المدينة، ممّن لم يتورّط في أيّ أعمال جنائية أو دماء، بشرط انضمام مدينة درنة إلى شرعية مجلس النواب المنعقد بطبرق والحكومة المنتقاة منه، ومن ثمّ تسليم المدينة إلى قوة عسكرية نظامية محايدة لضمان أمن وسلامة أهاليها من الأعمال الانتقامية والعدائية»³⁷.

يرى رئيس المجلس الأعلى للمصالحة محمّد الهوش أنّ المجلس حقّق نجاحاً كبيراً في فتح باب للحوار، والحصول على تنازلاتٍ من مجلس شورى درنة. إلا أن هذه الجهود لم تؤثر بشكل عمليّ في تخفيف معاناة المدينة إنسانياً واقتصادياً، ولا في التقليل من احتمالية التدخل العسكريّ أو الدفع بدرجة قوية نحو التسوية السياسية. ويعتبر الهوش أن إعراب الفاعلين المحليين داخل المدينة عن رغبتهم في حلّ سلميّ، واستعدادهم التامّ للحوار، وانفتاحهم على تقديم التنازلات؛ «الإنجاز الأبرز له»³⁸.

يبدو جلياً أن حصول المجلس الأعلى على هذه النتيجة، بالإضافة إلى تعبير مكونات درنة عن دعمه وتأييد مساعيه، مؤشراً على الضغط الكبير الحاصل على المدينة جرّاء الحصار المستمرّ الذي تفرضه القيادة العامة وحلفاؤها من القبائل، اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً، وكذلك على نظرة الكثيرين من مكونات المدينة للمصالحة على أنها خط الدفاع الأخير للمدينة قبل التدخل العسكريّ المرتقب، والذي ستخرج منه درنة خاسرة في جميع الأحوال. من جهةٍ أخرى فإنّ اعتراف المجلس الأعلى بوجود متشدّدين في صفوف شورى درنة، لا تدرى نواياهم على وجه التحديد؛ يجعل من التنازلات التي حصل عليها هشة والاتفاق فاقدا للضمانات.

ويعترف المجلس الأعلى بوجود العديد من الصعوبات التي تحول دون أداء عمله على الوجه المطلوب، وعلى رأسها عدم امتلاكه ما يلزم سياسياً أو عسكرياً للضغط على القيادة العامة والقوات التابعة لها، وكذلك افتقاره لما يلزم اجتماعياً للضغط على قبائل المنطقة الشرقية. وقد عجز المجلس الأعلى عن ممارسة ضغط كافٍ على القيادة العامة للالتزام بمخرجات الحوار وتوصيات المجلس، أو لتقديم أيّة بادرة إيجابية كما سبق للمجلس الأعلى أن طلب، من قبيل إطلاق سراح أبناء المدينة المعتقلين على الهوية، ورفع الحصار المفروض عليها. كذلك رفضت القيادة العامة لقاء ممثّلين عن مدينة درنة وعلى رأسهم مجلس الشورى، رغم إبداء الأخير استعداده لذلك. وبسبب الغياب التامّ لأيّة وسيلة ضغطٍ أو إلزامٍ على حفتر وأنصاره، يرى الهوش «ضرورة إشراف الأمم المتحدة على مجريات الحوار، وحرصها على تنفيذ ما تتفق عليه الأطراف المعنية».

35. الأطراف الدنوابية هي: مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها (ويمثله نائب رئيس المجلس)؛ مجلس حكماء وأعيان مدينة درنة (ويمثله رئيسه خليل بن سعود)؛ المجلس المحلي المنتخب (ويمثله نائب رئيس المجلس رمزي الشاعر)؛ ومجلس درنة الاجتماعي (ويمثله الصالحين الشاهد).

36. يشمل ذلك شيوخ قبيلة العبيدات، الذين تواصل معهم المجلس الأعلى للمصالحة بشكل مباشر؛ وذلك لطبيعة العمل الاجتماعي واجبات الضيافة.

37. مقابلة مع رئيس المجلس الأعلى للمصالحة محمد الهوش، طرابلس، سبتمبر 2017.

38. مقابلة مع رئيس المجلس الأعلى للمصالحة محمد الهوش، طرابلس، سبتمبر 2017.



الأمر نفسه ينطبق على موقف قبائل المنطقة الشرقية من المجلس الأعلى للمصالحة، فقد أظهرت تملماً في دعم مساعيه، ولم تسمح له بالتحرك بحرية في الشرق الليبي. ورغم جولات المجلس الأعلى العديدة في شرق ليبيا، إلا أنه لم يُسمح له بالدخول إلى مدينة درنة إلا مرة واحدة فقط، خاصة بعد إظهار الفاعلين المحليين بالمدينة موقفاً مرناً وتنازلاتٍ غير متوقّعة. كما كان المجلس الأعلى أيضاً ضحية اعتداءاتٍ جسديةٍ ولفظيةٍ متكرّرةٍ طالّت أعضاءه، في المطارات وفي أماكن إقامتهم، كان أبرزها اعتداء مجموعة تسمّى نفسها «أولياء الدم»³⁹ أثناء إقامة وفد المجلس الأعلى بأحد فنادق مدينة البيضاء. ويرى المجلس الأعلى أنّ القيادة العامة غير قادرة على السيطرة على أتباعها من الميليشيات القبلية التي تحاصر المدينة، وقد تمّ منع وفد المجلس من الدخول إلى درنة، في زيارة ثانية، رغم حملته تصريحاً بالمرور من القيادة العامة للقوات المسلّحة.

بناء على ذلك، ولكي تُؤتي مساعي المصالحة أكلها، لن يكون كافياً امتلاك وسيلة ضغط سياسية وعسكرية على حفتر دون امتلاك وسائل ضغط أيضاً على قبائل المنطقة الشرقية. فغياب أعضاء من قبائل المنطقة الشرقية في المجلس الأعلى للمصالحة، في ظلّ غياب حليفٍ له فيها؛ أفقده الثقل الاجتماعيّ الضّروريّ. لكنّه حاول تدارك ذلك لاحقاً، فحرص على ضمّ العديد من شيوخ المنطقة الشرقية وأفرادٍ منها للمجلس (أكثر من عشرة حالياً). وقد جرت محاولات من قبل بعض أعضاء هذه القبائل البارزين لرفع الحصار عن درنة، كما فعل سليمان محمود العبيدي، أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا القذافي في انقلابه عام 1969، والذي دعا لنجدة درنة. وقد لقيت دعوته استجابةً ودعمًا من قبل عسكريين ومدنيين، إلا أنه رفض الدخول في مواجهة مسلّحة مع أبناء عمومته الذين يحاصرون المدينة أو يؤيدون حصارها. يشير ذلك إلى قوّة الحضور القبليّ وسطوته في المنطقة الشرقية.

خاتمة واستنتاجات

يظلّ الحوار أفضل الطرق لعلاج أزمة درنة. وقد تلعب مساعي المصالحة دوراً كبيراً في دعم حلّ سلميّ والدفع به قُدماً، ولكنّ هذه المساعي تصطدم بتحديات كثيرة تضعف موقف المتوسّطين. تنبثق هذه التحديات من خصوصيات درنة: الرأي العام الليبي ينظر للمدينة كحاضنة للإرهاب، وهناك حضورٌ حقيقيٌّ لجماعاتٍ دينيةٍ متشدّدة داخل المدينة؛ في حين يعاني الفاعلون السياسيون في المدينة من أزمةٍ شرعيةٍ وحالة انقسامٍ واسعة؛ وأخيراً بسبب التنوع الاجتماعيّ لسكان درنة، ما من دورٍ يُذكر للقبيلة داخل المدينة، بخلاف الثقل القبليّ الكبير الداعم لحفتر في المدن والقرى المحيطة بها.

وسط هذه التعقيدات السياسية والاجتماعية ظهر المجلس الأعلى للمصالحة المحسوب على غرب ليبيا وجنوبها كوسيطٍ محايدٍ وبأليةٍ اجتماعيةٍ تقليدية. ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهها؛ إلا أنه نجح في قطع شوطٍ كبيرٍ في مساعي الوساطة، ونجح في التواصل مع معظم أطراف الأزمة، وتوحيد ممثلي المدينة نوعاً ما، وكذلك توحيد موقفهم والحصول على تنازلاتٍ غير متوقّعة منهم، أبرزها رغبة مجلس شورى درنة في الحلّ السلمي، واستعداده للجلوس والحوار مع القيادة العامة للقوات المسلّحة العربيّة الليبيّة. ومع ذلك أثبت غياب وسائل الضغط المؤثرة على حفتر والقبائل الشرقية أنّه عقبة حاسمة، مما منع جهود المصالحة من الحصول على نتائج فعّالة وعملية، كتحسين الوضع الإنساني داخل المدينة. وفي حال تمكّن المجلس الأعلى للمصالحة من حشد دعم سياسيٍّ واجتماعيٍّ أكبر، الأمر الذي قد توفره الأمم المتحدة، إضافة إلى القبائل الكبرى الأخرى في الشرق الليبيّ؛ فإنّ الرؤية التي قدّمها، بإمكانها حلحلة القضية.

كذلك ظهر فاعلٌ جديدٌ على القضية الدرنوية، يتمثل بعسكريين نظاميين من أبناء المدينة وضواحيها، والذين سبق

³⁹ هم مجموعة شباب ينتمون إلى قبائل من المنطقة الشرقية، يقولون إنهم أهالي ضحايا الذين قتلوا على أيدي التنظيمات الإرهابية في مدينة درنة وضواحيها، ويرون في مساعي المجلس الأعلى للمصالحة تهوئناً في حقوقهم واستهانة بتضحيات أقاربهم.



وقاتلوا مع شوري درنة لطرده تنظيم داعش منتصف عام 2015. ورغم قلّة عددهم وعدم انتظامهم في كيان عسكريّ واحد، والانقسامات المستمرة في مؤسسة الجيش الليبية، إلا أنّهم يلعبون دوراً بارزاً في تسهيل دخول «وفود المصالحة» إلى المدينة، وفي تأمين وصول اللوازم الأساسية للمواطنين. كما لعبوا دوراً هاماً في التنسيق بين المجلس المحليّ ومجلس الشورى داخل المدينة. ونظراً لانتمائهم إلى مؤسسة الجيش، والتي تحمل رمزية ورسمية فوق الخلفيات الدينية أو القبلية؛ فقد لقوا دعماً وقبولاً محليّين. يشير ذلك إلى تأثيرهم وأهميتهم، وإلى إمكانية أن يلعبوا – مستقبلاً – دوراً هاماً في التقريب بين قوّات حفتر ومعارضيه في مدينة درنة، وعلى رأسهم مجلس الشورى، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية والابتعاد ما أمكن عن العمل العسكريّ.

بناء على هذا التحليل، سيكون لخطط المصالحة المستقبلية بخصوص مدينة درنة حظّ أوفر من النجاح إذا أخذت العوامل التالية بعين الاعتبار:

✓ الاستفادة من تجربة المجلس الأعلى للمصالحة ودعم مساعيه معنوياً، والحرص على إشراكه في أيّ محاولات تواسّطية تتضمّن قضية درنة.

✓ ينبغي على المجلس الأعلى للمصالحة التواصل مع بطون (فروع) أخرى لقبيلة العبيدات غير الفروع الموجودة بالمدن المحيطة بدرنة (كطبرق مثلاً) وإشراكها في عمليّات الحوار، وذلك بسبب الثقل الاجتماعي للقبيلة، والخبرة الواسعة التي تملكها في عمليّات المصالحة الاجتماعية. ولضرورة أن تكون قبيلة العبيدات، طرفاً في الوساطة، لا طرفاً في النزاع.

✓ ضرورة مشاركة العسكريّين النظاميّين، سواء المقيمين داخل مدينة درنة أو المتضامنين معها من خارجها، في الحوار السياسيّ حول القضية الدرناوية، ومحاولة توحيدهم في صفّ واحد ليكونوا حلقة وصل بين قادة الجيش الوطني الليبي وممثلي المدينة.

وفي حين يُركّز المبعوث الخاصّ للأمم المتحدة في ليبيا على المصالحة على الصعيدين المحلي والوطني، سيكون لزيادة الاهتمام بالوضع في درنة تأثير إيجابي. وكخطوة أولى هامة، من الضّروريّ تنسيق لقاء يجمع كافة أطراف الأزمة الدرناوية، يضمّ ممثلين عن القيادة العامّة وعن مكوّنات درنة الاجتماعية والسياسية والعسكرية، وعلى رأسها مجلس شوري مجاهدي درنة.

أما داخل ليبيا فيمكن لأعضاء مجلس النّواب، ممن اتخذوا موقفاً صريحاً وواضحاً ضدّ الحصار المفروض على مدينة درنة، أن يؤثروا بشكل إيجابي على مساعي المصالحة فيها، ومن الضّروريّ أن يكونوا أكثر انخراطاً في القضية. ومن المهمّ أيضاً، الاعتراف بجهود المصالحة التي قامت بها الكيانات الاجتماعية التقليدية، على المستوى المحلي، واعتبارها أساسية، والبناء عليها تدريجياً، وصولاً إلى المستوى السياسيّ الوطنيّ.

يوذّ الكاتب أن يعرب عن شكره وامتنانه لكلّ من د.فرجنييه كلومبيه، وأ.فيونا برسوم، وأ.مصعب القايد، ود.حمزة المؤدّب، ونجوان عبد المعبود؛ لأنهم النقدية المهمة حول مسودات هذه الورقة، والتي ساهمت بشكل كبير، في إخراجها بهذه الصورة.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre
for Advanced Studies

European University Institute
Via Boccaccio, 121
50133 Florence
Italy

Contact:

email: MED.Libya@eui.eu
website: middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS). It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute or the European Commission.

© European University Institute, 2017
Content © Al-Zubayr Salem, 2017

doi:10.2870/572769
ISBN:978-92-9084-578-2
ISSN:2467-4540